زراعة الصحارى المصرية (*)

للمهندس الزراعى الاستاذ جميل الصباغ

استمعنا فى هذا المكان منذ أسبوعين إلى محاضرة ألقاها الدكتور حسنى السعيد الأستاذ بكلية الزراعة ، وكان موضوعها : « مدى كفاية الأرض فى العالم لسد حاجة سكانها الغذائية » . وقد تناول حضرته مسألة اهتمام الدول — عقب الحرب العالمية الثانية — برفع مستوى معيشة شعوبها ، وعنايتها بوجه خاص بالدعاية لأهمية عناصر الغذاء فى نمو الجسم ومقاومة الأمراض . وقد زاد استهلاك الغذاء نتيجة لهذه الدعاية ، وأصبح العالم يواجه الآن مشكلة توفير الغذاء لسكانه ، الذين يتزايد عددهم بنسبة مطردة .

وذكر حضرته أيضا أن مساحة الأرض المنزرعة فى العالم لا تزيد على ١٠ ٪ من مساحة اليابسة ، وانه يمكن استصلاح أكثر من ١٣٠٠ مليون فدان من الأراضى البور ، على أن يتحقق التعاون الدولى للوصول إلى هذا الهدف .

وإنى أضيف إلى قول الدكتور حسنى السعيد أنه قد أصبح واجبا قومياً والتزاما دوليا على كل أمة توسيع رقعة أراضيها المزروعة لتوفير الغذاء لشعبها ، ولإصدار ما يفيض منه إلى غيرها من الأمم التى تنقصها المواد الغذائية .

ومن جهة أخرى فان من مظاهر المدنية والتقدم ألا يترك شعب ثروة من ثروات بلاده الطبيعية ، إلا استغلها عن آخرها استغلالا حكيما يضمن أقصى انتاج ، وأن مصر وقد احتلت مركزاً ممتازا فى المضمار الدولى ، وتمتعت بمكانة عالية فى الميدان العلمى ، حريصة على الاحتفاظ بهذا المركز وهذه المكانة .

ولاشك فى أن مما يساعدها على الاحتفاظ بهما هو أن تثبت للعالم — بعد أن تم استقلالها وأصبحت حرة التصرف فى أمورها — أنها قادرة على ادارة دفة شئونها الاقتصادية بحكمة وجدارة ، وأن فى استطاعتها أن تنهض بعماد اقتصادها القومى وهو الزراعة ، وأن فى امكانها أن تغير من أحوالها الزراعية تغييرا كليا ، يسمح لها

(١) محاضرة القيت فى مقر رابطة مصر - أوربا بالقاهرة فى ٤ مايو سنة ١٩٤٩

بأن تكفي نفسها بالمواد الغذائية وتمون غيرها من البلاد ، وتمد يد المعونة للشعوب الجائعة .

والواقع أن مصر فى حاجة إلى التوسع الزراعى ، فإنها تستورد مواد غذائية كثيرة ، وعدد سكانها فى ازدياد مطرد لا تسايره زيادة فى مساحة الأراضى المنزرعة ، كما أن كثافة السكان فى بعض المناطق ترفع من القيمة الايجارية للأراضى ارتفاعا كبيرا ، والمستوى الغذائى للشعب منخفض جدا ، فمصر تستورد اللحوم ومنتجات الألبان والفواكه الطازجة والمحفوظة والخضر المحفوظة والقمح والذرة وغيرها ، مع أنها تستطيع انتاج الكثير منها .

أما من جهة ازدياد عدد السكان ، فتكفى الإشارة إلى أن هذا العدد قد تضاعف فى الخمسين سنة الماضية ، أى أن الزيادة بلغت ١٠٠ ٪ ، بينما بلغت فى ايطاليا مثلا ٥٤ ٪ وفى بريطانيا ٤٦ ٪ وفى الهند ٤٠ ٪ وفى فرنسا ١٥ ٪ .

وللأسف لم تتمش زيادة المساحة المنزرعة مع الزيادة فى عدد السكان . وقد ترتب على ذلك أن قل متوسط المساحة التى تخص الفرد ، فبعد أن كانت حصة الفرد سنة ١٨٩٧ نحو نصف فدان «٠٫٥٢ من الفدان» تدرجت فى الانخفاض إلى أن وصلت إلى نحو ثلث فدان ، بينما بلغت هذه الحصة فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا سبعة أفدنة وربع فدان .

وهناك عوامل تقلل من مساحة الأرض المنزرعة وهى :

أولا — توسع المدن ومناطقها الصناعية على حساب الأراضى الزراعية . وعلى سبيل المثال نقول إن مساحة مدينة القاهرة تبلغ ٤٠ الف فدان ، ومساحة مدينة الاسكندرية تبلغ ١٨ ألف فدان .

ثانيا — مساحة النزع والمصارف ، وتتراوح نسبتها إلى مساحة الأرض المنزرعة بين ٥ و ٧ ٪ كما يقول المسيو بانجفلايش فى مقال نشر فى مجلة مصر الزراعية .

ثالثا — مساحة الطرق الزراعية .

وأخيراً ، مساحة السكك الحديدية .

وجميع هذه المساحات فى زيادة مطردة يجب أن تقابلها زيادة فى مساحة الأرض المنزرعة .

أما المستوى الغذائى ، فإنه يقل بمقدار ١٠ ٪ عن المستوى الذى كانت قد حددته الهيئة الصحية فى عصبة الأمم المنحلة .

هذا وقد جاء فى التقرير الذى وضعه حضرة صاحب السعادة حسين عنان باشا رئيس مؤتمر Hot Springs ما يو سنة ١٩٤٣ : انه يجب زيادة انتاج الأغذية الواقية فى مصر بما يكفى حاجات الاستهلاك مع تحسين التغذية . وأشار التقرير أيضا إلى أنه ما زال إنتاج الفاكهة دون الكفاية .

واتضح من الفحص الذى أجراه سعادة الدكتور سليمان عزمى باشا على رجال مزرعته ، أن ٨٠ ٪ منهم مصابون بفقر الدم ، وأن الفلاح لا يستطيع أن يؤدى أكثر من ٦٠ ٪ مما ينبغى أن يؤديه من العمل ، كما أثبت الكشف الطبي على الشبان المقترعين للخدمة العسكرية أن ٨٠ ٪ منهم غير صالحين بسبب انخفاض مستواهم الغذائى .

ولجميع هذه الاعتبارات ، يتضح أنه يجدر بمصر أن تزيد انتاجها الزراعى . ولا يتأتى ذلك إلا من طريقين : رفع مستوى الإنتاج ، وزيادة المساحات المنزرعة

فرفع مستوى الإنتاج رهن بتطبيق الوسائل الفنية الحديثة . أما زيادة المساحات المنزرعة فتكون بتجفيف أجزاء من البحيرات واستصلاح الأراضى البور وزراعة المناطق الصحراوية .

وأما تجفيف البحيرات لزيادة الأراضى المنزرعة ، فانه سياسة يجب اجتنابها نظرا إلى أن تجفيفها يقلل من محصول الأسماك . ومما هو جدير بالذكر أن متوسط مايستهلكه الفرد من السمك فى مصر هو كيلو جرامان فى السنة ، بينما يستهلك اليابانى أو الانجليزى ٢٨ كيلو والأمريكى ١٠ كيلو ، فالشعب المصرى فى حاجة الى زيادة تغذيته بالأسماك ، لأن البروتين الحيوانى ينقص فى غذائه . فقد جاء فى تقرير وفد مصر فى مؤتمر Hot Springs السابق ذكره أنه « لما كانت مصر لاتستطيع أن تتوسع فى تربية الحيوانات إلى الحد الواجب لتحسين التغذية ، نظرا لارتفاع ثمن الأراضى المصرية ، وعدم ملاءمتها من أجل ذلك لتربية الماشية لحد ما ، فقد وجب أن تسد النقص بزيادة العناية بتربية الاسماك وصيدها »

والمعروف أن محصول الأسماك يبلغ ٤٠,٠٠٠ طن فى السنة ، ٦٠ ٪ منهـــا

مصدره البحيرات والباقى يأتى من النيل والمياه البحرية .

ولذلك أرى عدم التوسع في الزراعة على حساب البحيرات وأسماكها وبخاصة أن مساحة البحيرات الشمالية المراد تجفيفها لايزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ فدان وهى ليست بالمساحة التى تكفينا .

أما استصلاح أراضى البرارى الواقعة فى شمال الدلتا ، فإنه يستلزم مصاريف باهظة ، ولا يأتى بالنتيجة المرجوة ، نظراً إلى أن هذه الأراضى تكون فى العادة مالحة فيلزم غسلها بكميات كبيرة من المياه ، ثم صرف هذه المياه ورفعها إلى البحر . ويكفى لتقدير المجهود الذى يبذل فى صرف هذه المناطق بالآلة أن نذكر أن ٩٠٠ الف فدان فى شمال الدلتا تصرف بالآلات بواسطة التيار الكهربائى ، وأن معدل الصرف السنوى يزيد على سعة خزان أسوان . ولهذا فان من الواجب معرفة ما إذا كان من الأصلح أن يوجه المجهود الذى يبذل فى صرف أراضى البرارى المراد إصلاحها إلى رى مناطق صحراوية قابلة للزراعة وليست فى حاجة إلى صرف .

* * *

إن استغلال بعض الأراضي الصحراوية هو الذي يضمن لمصر أعظم توسع زراعى تطمح اليه .

وقد طالبت فى المؤتمر الاقتصادى الأول الذى عقد فى سنة ١٩٤٦ وفى مؤتمر المهندسين الدولى الثانى الذي عقد في القاهرة فى شهر مارس الماضى أن يزيد الاهتمام بالاستغلال الزراعى للمناطق الصحراوية وجاءت توصيات هذين المؤتمرين محققة لما أتمناه من الرخاء لهذا الجزء من الوطن .

ولا يحتاج استغلال جميع المساحات المراد إصلاحها من هذه الأراضى إلى رفع مياه النيل اليها ، بل إنه يمكن رى مساحات كبيرة منها بمياه الأمطار والآبار والعيون الطبيعية ، وذلك بأعمال صناعية لا تتكلف نفقات باهظة ، ويمكن رى مساحات أخرى بالراحة بتوصيل مياه النيل اليها .

وسنتكلم باختصار دون الدخول في تفاصيل فنية ، عن أهم الاراضى الصحراوية التى يمكن استغلالها فى شبه جزيرة سيناء ، وفى الصحراء الشرقية ، وفى الصحراء الغربية غرب الاسكندرية ، وفى الواحات .

وسنحاول بيان مدى ما يمكن استغلاله منها على ضوء ما يحدثنا عنه التاريخ ، وما تكشف عنه الآثار من جهة ، وما هو جار الآن ، فى هذه المناطق من جهة أخرى .

شبه جزيرة سيناء :

ففى شبه جزيرة سيناء تعتمد معظم الزراعة على مياه الأمطار ، وقليل منها يعتمد على مياه الآبار الارتوازية والعيون الطبيعية ، والامطار تسقط غزيرة فى بعض السنوات ، فتسمح بزراعة الشعير ، ولكن السيول تنحدر من فوق الجبال ، وتسيل مندفعة إلى البحر الابيض المتوسط فتضيع هباء ، وتخرب أثناء انحدارها بقوة ماتصادفه من مبان ومزارع ، وقد تكون الامطار شحيحة فى بعض السنوات الاخرى ، فتتعذر زراعة الشعير ، وتهدد المجاعة سكان شبه الجزيرة ، إن لم تسارع الحكومة والهيئات الخيرية إلى اسعافهم بالاغذية .

وقد فكر حضرة المهندس على الشافعى بك فى إقامة سدود بين الشلال من شأنها حجز المياه خلفها ومنعها من التسرب إلى البحر ، بل توفيرها لزراعة مساحات كبيرة حولها . وقد تم فعلا بناء سد عند الروافعة بصفة تجربة يمكن بها رى الف فدان ويمكن إذانجحت التجربة إقامة سد آخر عند منطقة الضيقة يكون أكبر من منطقة الأول ويستطيع حجز ١٦٠ مليونا من الامتار المكعبة لرى حوالى ١١٠٠٠٠ فدان .

ويرى الشافعي بك أن كمية الامطـــار التى تسقط على شواطىء البحر الأبيض المتوسط فى شبه الجزيرة إذا ماحجزت بواسطة مثل هذه السدود أمكن زراعة ٣٠٠٠٠٠٠ فدان .

وتزرع بالقرب من الآبار والعيون الطبيعية بساتين الفاكهة كالنخيل والزيتون والعنب . ولكن مياهها تجرى فى قنوات رملية ، فيفقد بعضها بطريق الامتصاص ، ويتسرب البعض الآخر مكونا مستنقعـــات يتوالد فيها بعوض الملاريا فيفتك بالأهالى . ولهذا اقترح سعادة عبد العزيز عبدالله سالم بك وكيل وزارة الزراعة سابقا فى محاضرة له بجمعية الحشرات الملكية أن تكون هـــذه المناطق موضع عناية فيعم بناء القنوات

من الاسمنت لعدم تسرب الماء منها ، فيتيسر بذلك زيادة مساحة البساتين زيادة محسوسة ، كما أشار إلى ضرورة مقاومة الملاريا فى هذه المناطق .

الصحراء الشرقية :

هذا وتوجد أيضا مساحة تقع شرق قناة السويس يمكن ايصال مياه النيل اليها بواسطة نفق يمر تحت القناة ، ويبلغ مقدارها ٤٠٠ الف فدان ، يمكن رى معظمها بالراحة والباقى يمكن ريه برفع قليل يتراوح بين ٥ و ٨ أمتار .

كما توجد مساحات أخرى فى صحراء الصالحية بالقرب من ترعة الاسماعيلية يمكن رى بعضها بالراحة أيام الفيضان والبعض الآخر برفع يتراوح مابين ٤ و ٨ أمتار .

وقد أراد المغفور له الملك فؤاد أن يكون مثلا يقتدى به لإصلاح الأراضى الرملية لكى يشجع كبار الزراع على سلوك هذه السبيل ، فأمر رحمه الله بإنشاء تفتيش أنشاص العامر على ضفاف ترعة الاسماعيلية .

وكانت أراضى هذا التفتيش جرداء ، فأقيمت فيها آلات لرفع المياه من الترعة وزرعت بالمحاصيل وأشجار الفاكهة ، وقد أسعدتنى الظروف بالتشرف بمشاهدتها في رحلة المؤتمر الاقتصادى الأول الذى نظم سنة ١٩٤٦ ، فوجدتها قد تحولت إلى جنة فيحاء ، تبعث البهجة فى النفس .

الصحراء الغربية :

أما الصحراء الغربية فإن الآثار التى اكتشفت فيها تدل على أن بعض مناطقها كان عامراً بالسكان وزاخراً بالمزروعات ، وان عدد سكانها كان يربو على مليونى نسمة ، كما أن محصولاتها كانت تزيد عن حاجة هذه المناطق . فكان أهلها يمونون بها الوادى أو يصدرونها إلى الخارج ، ولكن الحروب التى توالت منذ عهد الرومان إلى الآن قد خربت هذه الاماكن .

وكان الأقدمون فى هذه المناطق يخزنون مياه الأمطار فى آبار ، كما كانوا يحيطون الحدائق بتلال صناعية لحفظ مياه الامطار ومياه السيول داخلها حتى تستفيد منها الاشجار . وكانوا يستخرجون المياه من آبار موجودة آثارها للآن .

وليست الصحراء الغربية قاحلة فى عصرنا هذا ، بل يعيش فيها بدو يزرعون أجزاء صغيرة منها فى مساحات مبعثرة .

وهم يزرعون الشعير على مياه الأمطار ، ولكنهم لا يتبعون الاصول الفنية للزراعة فهم يكتفون بحرث الارض حرثا خفيفا يسميه الفلاح بالخربشه ، لا يسمح باقتلاع الحشائش الضارة بالمزروعات .

وهذا راجع إلى كسل أهل هذه المناطق ، فهم يقضون معظم أوقاتهم فى شرب الشاى وفى مغازلة الفتيات على قمم الجبال ، ولا عجب بعد ذلك إذا بقى محصول الشعير بعد نضجه بغير حصاد مدة تزيد على أربعة أشهر !

والأيدى العاملة هناك قليلة ، ولهذا فإن العمال مدللون ، فحين حصاد الشعير لا يمكن تشغيل العامل أكثر من ثلاث ساعات فى اليوم مع قيام صاحب العمل بفروض ضيافته ، فيقدم له الطعام والشاى ثلاث مرات . والوجبة الواحدة من الشاى تتكون من سبعة فناجين ، كما تقضى بذلك التقاليد ، وبعد ذلك كله يتقاضى العامل عن خدمته ثمن المحصول أو ربعه ، مع العلم بأن محصول الفدان قد يصل إلى عشرة أرادب .

والبدوى لا يجهد نفسه فى زراعة الشعير إلا بالقدر الذى يكفى لسد حاجة اسرته وماشيته ومايلزم منه لتقاوى الزراعة المقبلة .

ويقول حضرة صاحب المعالى الاستاذ حامد جودة رئيس مجلس النواب ، وهو شديد الاهتمام باستغلال الصحراوات المصرية : إن المساحة التى يمكن زراعتها على مياه الامطار فقط دون الحاجة إلى النيل تقدر بمليونى فدان ، فكيف نتركها بالحالة السابق ذكرها .

لهذا يجب تشجيع هجرة أسرات الفلاحين من المديريات المكتظة بالسكان إلى هذه المناطق ، وتزويدها بما يلزمها لزراعة أراضيها والاقامة فيها .

ويزرع البدو غير الشعير أصنافا كثيرة أخرى بالاستعانة بمياه الآبار الرومانية فينتجون الطماطم والبطيخ والقرع العسلى والفواكه كاللوز والتين والزيتون .

ولكن السلطات العسكرية التى تسيطر على جميع الامور فى مناطق الحدود لا تسمح

فى العادة بنقل المنتجات الزراعية الى الوادى ، ولهذا ينخفض سعرها ولا يقبل البدو على التوسع فى زراعتها .

فمثلا ، تباع الطماطم بالصفيحة التى وزنها ٦٠ أقة بقرش صاغ واحد أى أن ثمن الأقة نصف مليم ، بينما تباع فى الاسكندرية بخمسة قروش . والبطيخ الشليان بلاك فاخر جداً هناك . فهو كبير الحجم لذيذ الطعم قليل الماء ، ومع ذلك تباع الواحدة منه بقرشين ، بينما تباع فى الاسكندرية بثلاثين قرشاً أحيانا .

وإذا كانت زراعة البطيخ والطماطم والقرع العسلى قد نجحت فان الأمل كبير فى أن تنجح هناك زراعة أصناف أخرى من الخضر ، وقد نجح بعضها فعلا . على أنه يجب قبل كل شىء التفكير فى نقل بعض اختصاصات مصلحة الحدود التى تتصل بالشئون الاقتصادية إلى الهيئات الفنية الأخرى كوزارتى الزراعة والتجارة ، حتى لا تتحكم السلطات العسكرية فى هذه الأمور بدون مبرر .

ومن الاصناف التى تزرع بكثرة أشجار التين . وقد نجحت زراعته بشكل قاطع غير أن ثمارها سريعة العطب ، ولهذا فان وزارة الزراعة تعمل الآن على تجربة أصناف ممتازة من التين تصلح للحفظ .

ولنجاح زراعة الفاكهة والخضر تجب العناية بتوفير الماء لريها فى الأوقات التى لا تسقط فيها الامطار ، فيحسن التوسع فى تطهير الآبار الرومانية المنتشرة بكثرة فى الوديان ، وحفر آبار جديدة . على أن مياه هذه الآبار تحتوى فى الغالب على نسبة من الأملاح ، ويرى بعضهم أنها ضارة بالنبات على مر السنين ، ويرى البعض الآخر أن مياه الامطار تغسل الاراضى مما يتبقى منها . وهذه المسألة يجب أن تنتهى الجهات المختصة من بحثها .

ومن جهة أخرى يجدر حجز مياه الامطار التى تسقط على التلال ثم تضيع فى البحر وذلك بإقامة سدود بين التلال ، على غرار ما هو جار فى وادى العريش بشبه جزيرة سينا .

ويمكن أيضاً توجيه السيول فى بعض المناطق توجيهاً حسناً ، يسمح بزراعة نوع من النباتات يسمى القطف يصلح علفاً للمواشى ، ويكتفى بقدر يسير من الماء ، فإذا

تحقق شيء من ذلك فإنه يسهل زراعة مساحات واسعة منه على وجه يستطيع الاهالى معه الاكثار من تربية المواشى .

وقد تحولت بعض الاراضى الصحراوية إلى مزارع نجحت نجاحاً بالغاً ، ومن أهمها مزارع الخاصة الملكية بالعامرية وإكنجى مريوط . وهى تروى بمياه الامطار ومياه الآبار . وترفع مياه الآبار هناك بواسطة طلمبات تدار بقوة الرياح وتنمو أشجار النخيل فى هذه المزارع نمواً حسنا ويزرع الشعير بين النخيل .

وتقوم محطة تجارب وزارة الزراعة فى برج العرب بتجربة زراعة المحاصيل والفواكه فى الاراضى الصحراوية ، وقد أثبتت نجاح بعضها بشكل قاطع .

هذا ويشتغل كثير من الأجانب بإصلاح مساحات من هذه الاراضى . ولا نكون مغالين إذا قلنا إنه يمكن زراعة مليونين من الافدنة فى المناطق الشمالية من الصحراء الغربية دون حاجة إلى مياه النيل .

هذا ويسهل توصيل مياه الفيضان إلى بعض الوديان المنخفضة ، بشرط أن يوسع الرياح البحرى وترعة النوبارية ليتمكنا من تغذية هذه الوديان .

ويرى معالى الأستاذ حامد جوده أنه من السهل أيضاً توصيل مياه بحيرة مريوط إلى ما يجاورها من وديان ولكن هذه المياه مالحة لأنها مياه صرف ، غير أن نسبة الملوحة بها أقل بكثير منها فى مياه الآبار التى تروى بها مزرعة برج العرب . فاذا أثبت الفنيون أن هذه الملوحة لا تلحق ضررا بالزرع فى هذه الاراضى الرملية صار من الواجب الانتفاع بها . والمعروف أن مياه بحيرة مريوط ترفع بواسطة طلمبات المكس إلى البحر . فاذا نفذ هذا المشروع أمكن تحقيق غرضين فى وقت واحد : الأول ، تحويل أراض جرداء إلى بساتين فيحاء ، والثانى هو توفير طلمبات المكس التى ترفع مياه بحيرة مريوط وتلقى بها فى البحر ، لاستعمالها فى رفع بعض هذه المياه لرى المناطق المرتفعة .

وهذا وقد ذكر سعادة الدكتور عبد العزيز أحمد بك فى المؤتمر الهندسى الدولى الثانى أنه توجد أراض أخرى تقع على الحدود الغربية للمناطق المزروعة فى الوجه البحرى ، وتمتد إلى الاسكندرية ، وأنه يمكن رى ٤٣٠ ألف فدان منها برفع يختلف

بين متر و ١٠ أمتار . ويمكن زيادة هذه المساحة بمقدار ٤٧ ألف فدان أو أكثر على شاطىء البحر غرب الاسكندرية ، وتوجد مساحة أخرى قدرها ٣٥٧ ألف فدان أو أكثر فى الصحراء الغربية يمكن ريها برفع يتفاوت بين ١٠ و ٢٠ مترا . ويرى سعادته أن رفع المياه إلى هذه المناطق العالية يكون باستعمال بعض القوى الكهربائية التى يمكن توليدها من مساقط المياه لمنخفضى القطارة ووادى الريان ومن القناطر الواقعة على النيل .

أما توفير المياه اللازمة لرى الأراضى من النيل ، فلا شك أنه يتحقق بتنفيذ مشروعات الرى الكبرى التى يهدف بعضها إلى ضبط مياه بحيرة فكتوريا وبحيرة البرت وبحيرة تانا ، ويرمى البعض الآخر إلى التحكم فى مياه الفيضان .

الواحات :

وأخيراً توجد فى بطن الصحارى المصرية واحات بها عيون طبيعية تنفجر منها المياه فتسمح بزراعة أشجار الفاكهة .

ويقول الأمير ابراهيم العلائى فى كتابه « الانتصار » إن الواحات كانت تنتج فى الماضى الموز والعنب والمحصولات الزراعية الأخرى والتين والعرقسوس والرمان والبرقوق والسفرجل ، وكان ينمو فيها نوع من شجر النارنج كبير الثمار غزير الطرح ، وكانت بعض مياه العيون تستعمل فى علاج أمراض الكبد ، ولاشك فى أن العناية بتطهير هذه العيون التى طمر أغلبها الآن والعمل على تفجر عيون جديدة ، وتنظيم استعمال مياهها بإقامة قنوات من الطوب والاسمنت من العوامل المشجعة على التوسع الزراعى فى هذه الجهات النائية ، على أنه يجب أن يصحب هـــذا التوسع تيسير نقل منتجات الواحات على وجه مرض ، إذ إن طرق المواصلات لاتسمح بذلك فى الوقت الحاضر ، كما أنه يجب البحث عن المياه ذات الخواص العلاجية ، والاستفادة منها بإنشاء المصحات ومراكز السياحة .

إن نجاح الاستغلال الزراعى للصحارى المصرية لايتوقف على توفر المياه والإعداد الزراعى فحسب ، ولكنه يتوقف إلى حد بعيد على عوامل كثيرة أخرى منها تسهيل طرق المواصلات لنقل المحصولات والأسمدة وغيرها ، ونشر التعليم والعناية بالصحة

وتشغيل الأهالى فى الصناعات الريفية والصناعات الزراعيـــة والاهتمام بالسياحة لإنعاش الحركة الاقتصادية ، وبعث الحياة فى تلك الصحراوات الجدباء ، وكذلك نقل العمال من المناطق المزدحمة بالسكان فى الوجه البحرى إلى هذه المناطق .

وانى استأذن حضراتكم فى أن أقول بصراحة إن الجهود التى بذلت الآن فى سبيل إصلاح الأراضى الصحراوية ، سواء أكانت فى ميدان الرى أم فى ميدان الزراعة أو الصحة أو غيرها ، كانت جهودا محدودة بالقدر الذى كانت تسمح به ميزانيات المصالح الحكومية المختصة ، وأن كلا من هذه المصالح كان يعمل منعزلا عن الآخر دون أن يكون هناك تنسيق للجهود وتنظيم للعمل .

ولهذا أرى أنه يجب إنشاء مجلس أعلى للصحارى تمثل فيه وزارة الأشغـال ولجنة القوى المائية الكهربائية ، ووزارة الزراعة ، ووزارة الصحة العمومية ، ووزارة الشئون الاجتماعية ، ومصلحة الصناعة ، ومصلحة التجارة ، ومصلحة السياحة ، ومصلحة الحدود والجامعات ، وكذلك وزراء الأشغال والزراعة السابقون وكبريات الشركات الزراعية والجمعية الزراعية الملكية وكبار الاقتصاديين .

ويكون من شأن هذا المجلس وضع برنامج كامل منسق ينفذ بالتعاون الوثيق بين المصالح المختصة فى مدة معينة تبلغ عشر سنوات أو أكثر على أن يشمل هذا البرنامج :

(١) تنفيذ المشروعات الكبرى لخزن المياه .

(٢) توليد القوة الكهربائية من مساقط مياه القناطر ومن منخفض القطاره ووادى الريان ، واستعمال بعض هذه القوى لرفع المياه إلى المناطق العـالية فى الحدود الاقتصادية .

(٣) التوسع فى زرع شتلات أشجار الفاكهة التى تلائم المناطق الصحراوية وإقامة مصدات للرياح من الأشجار الخشبية لتثبيت الرمال وتشجيـع زراعة نباتات العلف لتربية المواشى .

(٤) تطهير الآبار الارتوازية القديمة من الرمال التى تردمها ، وإقامة آبار جديدة ، والبحث عن العيون الطبيعية ، واستخراج المـاء منها مع العمل على تقليل فقد المـاء قدر المستطاع باستعمال القنوات المبنية بالاسمنت .

(٥) إقامة السدود لحفظ مياه الأمطار.

(٦) إيصال مياه النيل إلى المساحات التى يمكن ريها بالراحة.

(٧) شق الطرق وتوفير وسائل المواصلات .

(٨) العناية بالصحة العامة .

(٩) نقل السكان من الأماكن المزدحمة لتعمير المناطق الصحراوية .

(١٠) نشر التعليم .

(١١) تعميم الصناعات الريفية والصناعات الزراعية .

(١٢) التوسع فى إنشاء مراكز للسياحة فى بعض المناطق كرسى مطروح والواحات وجبل سينا .

(١٣) نشر التعاون لتسهيل تصريف المحاصيل بأسعار مجزية .

فإذا أحكمت الخطة للهجوم على الصحراء وجب إعـــداد جيش من المهندسين والزراعيين والاجتماعيين والأطباء والمعلمين وغيرهم من الفنيين الذين يحتـاج إليهم تحقيق المشروعات الاصلاحية فى الصحراوات المصرية ، ويتم ــ هذا الإعداد ــ بإنشـاء كليات جـديدة لإخراج العدد اللازم من هؤلاء الإخصائيـين فى شئون الصحراء يتفرد كل فى العلم الذى يدرسه سواء أكان الزراعة أو الرى أو الطب أو الاجتماع أو الاقتصاد . . . الخ .

وانى اختتم هذه الكلمة بأن أردد مايخالج نفوسكم من الشعور بالأمل أن تتم فى مصر ثورة زراعية هدفها النهوض بالاقتصاد الزراعى نهضة موفقة لامعة تحقق رخاء الشعب وسعادته فى عهد مصر الذهبى ، عهد حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق الأول .